CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

YPC Yemen Polling Center
المركز اليمني لقياس الرأي العام

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

On behalf of
Federal Ministry for Economic Cooperation and Development

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

16 BRIEF
17.04.2020

دور الإعلام في بناء السلام في اليمن

فاطمة صالح، سكوت بريستون، مرايكا ترانسفيلد

ملخص

تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا في الإسهام أو التوسط في الصراع وفي تشكيل القضايا المجتمعية، وبناء السجل التاريخي، وتعزيز السرديات. يتطلب المشهد الإعلامي اليمني دعماً وإصلاحاً جوهريين من أجل الإسهام البناء في عملية بناء السلام. أدت الهيمنة السياسية المتزايدة على وسائل الإعلام اليمنية منذ عام 2014 إلى ترسيخ الخطاب السياسي المتنافر وساهمت في الاستقطاب داخل المجتمع وتعميق الانقسام السياسي، فيما تراجعت المعايير الصحفية في المحتوى المقدم في الصحف والتلفزيون والمنصات الإلكترونية والتي لجأت إلى تداول المقالات والأخبار من زوايا متحيزة ونشرت «حقائق» لا أساس لها من الصحة وضربت بعرض الحائط الأسس الأخلاقية. يواجه ممارسو الصحافة تحديات كبيرة في إنتاج القصص المهنية، فعدا عن تعرض الصحفيين للمضايقة والترهيب والاختطاف والعنف، تسبب تدمير البنية التحتية وانهيار قيمة العملة والتأخر في دفع الرواتب في إعاقة العمليات الإعلامية. بيد أن الصحفيين مازالوا يأملون في إمكانية حدوث إصلاح إعلامي ويتطلعون إلى النظر في الشروط الواجب توفرها لإحداث التغيير الفعال. إن تشجيع تطوير منافذ إخبارية مستقلة والتمويل المستقل وأنشطة بناء القدرات يمكن أن يكون من شأنها خلق مساحة لوسائل الإعلام للمساهمة في بناء الجسور والتفاهم وخفض التصعيد والاستجابة لمتطلبات السلام.

مقدمة

تركز هذه الورقة على إسهامات الإعلام اليمني في ستة مجالات أساسية لدعم السلام المستدام: الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة، والسياسة، والتعليم، والأمن والعدالة، والبيئة. يعد هذا الموجز جزءا من مشروع "التعاون البحثي في مجال بناء السلام في اليمن"، وهو مشروع أوسع يشجع التعاون البحثي اليمني/ الدولي حول متطلبات السلام في اليمن، وينفّذه مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) نيابة عن الوكالة الألمانية للتعاون

الدولي (GIZ)، وبتفويض من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).[1]

تتمثل أكبر التحديات التي تواجه الإعلام في اليمن اليوم في آثار الأزمة الاقتصادية والاستقطاب السياسي، فضلاً عن المخاطر العالية المرتبطة بالعمل الإعلامي. تؤثر الأزمة الاقتصادية على العاملين في وسائل الإعلام على المستوى الفردي، وعلى وسائل الإعلام بشكل عام على المستوى التنظيمي. إن الصحفيين، كسائر السكان، معنيون في المقام الأول بتأمين سبل العيش لأسرهم، بينما تحتل جودة العمل الإعلامي درجة أقل في الأولوية. لقد أدى فقدان الإعلانات كمصدر مستقل للإيرادات إلى اعتماد المؤسسات الإعلامية بشكل أكبر على الممولين السياسيين، مما أدى إلى انعكاس حالة الاستقطاب السياسي على المشهد الإعلامي الحالي، في ظل ندرة الإعلام اليمني المستقل. وختاماً تسهم المخاطر الأمنية الشديدة والمصاحبة للعمل الصحفي في نشوء نوع من الرقابة الذاتية المتكررة لدى الصحفيين؛ ويكون من شأن ذلك أن تصبح المادة الإعلامية محابية لطرف أو آخر من أطراف الصراع.

إن ما ينشر عن المشهد الإعلامي اليمني شحيح؛ فعدا عن بعض المناقشات الصحفية حول تطوير الإعلام اليمني، تركز معظم المواد المنشورة على المخاطر الأمنية التي يواجهها الصحفيون، أو على مجرد تقديم معلومات عامة حول المشهد الإعلامي. ولذا يساهم هذا الملخص بشكل كبير في النقاش حول المشهد الإعلامي اليمني من خلال تقصي القدرات والتحديات المختلفة لوسائل الإعلام اليمنية بالتفصيل أثناء سعيها لتصبح مساهمًا بناءً في متطلبات السلام في اليمن. تطبق الورقة التعريف التقليدي لمصطلح "الإعلام" باستثناء وسائل التواصل الاجتماعي، ولغرض إنجاز هذا المشروع، أجرى المركز اليمني لقياس الرأي العام (YPC) مقابلات مع 17 صحفيًا يمنيًا (بما في ذلك امرأة واحدة) يعملون في الصحف المحلية والقنوات التلفزيونية والمنشورات الإلكترونية ويتواجدون في مختلف المدن اليمنية إضافة إلى القاهرة والرياض واسطنبول.

تاريخ موجز للإعلام في اليمن

تطور المشهد الإعلامي اليمني – قبل الحرب الحالية – عبر مراحل مختلفة؛ ولم يتمتع بالحرية قط في أي من هذه المراحل، ولم يخبر اليمن إعلامًا مستقلًا بحق وغير حزبي. وجدت الأشكال الحديثة لوسائل الإعلام طريقها لأول مرة إلى اليمن بعد أن أدخل العثمانيون أول مطبعة إلى البلاد عام 1872، واعتباراً من أوائل القرن العشرين نشأت الصحف التي تديرها الدولة الإمامية في شمال اليمن، ومن ثم في عام 1937م، في المستعمرات البريطانية جنوب اليمن. وفي ثلاثينات وأربعينيات القرن العشرين وجد معارضو الحكم البريطاني والإمامة في الصحف ومن بعدها الإذاعة وسيلة فعالة لنشر رسالتهم. انتشرت أفكار حركة إصلاحية إقليمية، عبر الاتصال بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، في اليمن حيث استخدم المثقفون وسائل الإعلام لتشكيل حركة إصلاح يمنية، وكانت الثورة الجمهورية في الشمال عام 1962 واستقلال الجنوب عام 1967 نتيجة لأنشطة حركة الإصلاح والتغيير اليمنية. أسفرت جهود الاستقلال هذه عن دولتين، وفي كليهما مشهد إعلامي مقيد يسمح فعليا بوسائل الإعلام التي تديرها الدولة دون سواها.

1 للاطلاع على مناقشة أشمل للمجالات الستة وأهميتها لبناء السلام المستدام في اليمن، انظر تقرير CARPO 06: فهم متطلبات السلام في اليمن: احتياجات وأدوار المجتمع المدني والمرأة والشباب والإعلام والقطاع الخاص، والذي حددت فيه مارايكه ترانسفيلد وماري كريستين هاينزه الإطار المفاهيمي لهذه الورقة. التقرير، الذي نُشر في مارس 2019، متاح على *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/05/carpo_policy_report_06_2019.pdf* (06.04.2020).

لم تشرع البلاد في تجربتها الديمقراطية إلا بعد توحيد شمال وجنوب اليمن في عام 1990، عندما فتح المجال للصحف الناطقة باسم الأحزاب السياسية، على الرغم من أن التلفزيون والإذاعة ظلا تحت سيطرة الدولة. وبالرغم من هذا الانفتاح، فقد قيّد الإطار القانوني المؤلف من قانون الصحافة والإعلام وكذلك القانون الجنائي بشدة ما هو مسموح بالحديث عنه في وسائل الإعلام، فبموجبه يحق لوزارة الإعلام سحب أو حجب التراخيص الإعلامية لوسائل الإعلام التي تنتقد النظام. وفي العام 2005 تقريبا، ازدادت المعارضة ضد الرئيس علي عبد الله صالح سواءً من داخل النظام أو من الأحزاب السياسية الأخرى مما أدى إلى تنوع وسائل الإعلام، حيث بدأت بعض الشركات في دعم وسائل إعلام إخبارية مستقلة ظاهرياً. وبالتوازي مع ذلك، شدد الرئيس صالح آليات القمع،[2] حيث تحركت الحكومة في الخفاء بين عامي 2009، و2010 لإنشاء هيكل قانوني يرمي إلى تقييد التغطية الإخبارية، فقد أنشأ مجلس القضاء الأعلى المحكمة المتخصصة للصحافة والمنشورات في عام 2009، لتكون ذات اختصاص فيما يتعارض مع الدستور اليمني.[3]

وعلى الرغم من أن الإطار القانوني نفسه لم يتغير، إلا أن الانتفاضة ضد علي عبد الله صالح في عام 2011 سهلت انتشار وسائل الإعلام، حيث كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد المواقع الإخبارية وقنوات التلفزيون والصحف،[4] في حين يسّرت وسائل التواصل الاجتماعي التواصل والتفاعل بين المحتجين. في مقابلات أجراها المركز اليمني لقياس الرأي العام في أغسطس 2019، وصف صحفيون يمنيون عام 2011 بأنه شكل اختراقاً في توسيع هوامش حرية التعبير، حيث تطورت عملية إعداد التقارير لإشراك المواطنين العاديين كمراسلين ومصادر للمعلومات. ومع ذلك، واجه الصحفيون العديد من التحديات في تلك الفترة بما في ذلك الهجمات الشفهية والإلكترونية والجسدية، علاوة على التهديدات بالقتل والخطف والاغتيال، ليس فقط من النظام الحاكم، ولكن أيضًا من قبل المعارضة ومختلف الأطراف غير التابعة للدولة.

دور الإعلام خلال الصراع

أدى تفتيت الدولة اليمنية خلال سنوات الحرب إلى نشوء وسائل إعلام موزعة جغرافيا تقع انتماءاتها السياسية على طول الحدود التي حددتها خطوط المواجهة في الصراع. هذه الطرق المسدودة المحفوفة بالصراع ونقاط التفتيش فعليا تحصر الصحفيين في مناطق تسعى فيها القوى المسيطرة إلى فرض رواية واحدة تخدم أجندتها الخاصة. وفي ذات الوقت، يحول هذا التقييد المكاني دون وصول الصحفيين إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة القوى المعارضة، مما يجعل نطاق تغطيتها شديد الضيق. أبدى العديد من الصحفيين أسفهم لأن انعدام التمثيل الدقيق لجميع أطراف النزاع يساهم في الاستقطاب، مما يرسخ الخلافات السياسية والطائفية ويعرقل الجهود المبذولة نحو التسوية السلمية. جادل الصحفيون الذين أجريت معهم مقابلات من قبل المركز اليمني لقياس الرأي العام بأن الفضاء الإعلامي تأثر سلبًا بفعل القيود المتزايدة، بما في ذلك القيود التي تفرضها

2 انظر
Transfeld, Mareike & Hafez Albukari (2015): 'Jemen, Medien als Politische Waffe', in: C. Richter and A. al-Difraoui (eds.): *Handbuch Arabische Medien*, Konstanz, pp. 331-40.

3 انظر صحيفة الشعب (12.05.2009): 'مجلس القضاء اليمني يقر إنشاء محكمة متخصصة في قضايا الصحافة'. متاح على *http://arabic.people.com.cn/31662/6655818.html* (13.11.2019).
انظر أيضاً المادة 148 من الدستور اليمني التي تنص على أنه "لا يجوز بأي حال إنشاء محاكم استثنائية".

4 انظر الدناني، عبد الملك (2016): 'مقروئية الصحف الورقية في ظل منافسة الصحافة الإلكترونية (دراسة ميدانية للصحف اليومية اليمنية)'. متاح على *https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=117534* (13.11.2019).

الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. تشمل هذه القيود، على سبيل المثال، الموافقات (بشكل رئيسي من المملكة العربية السعودية ومصر) لإطلاق القنوات الفضائية ولوائح الرقابة الصارمة.

كمحصلة للعنف والقمع، نقلت المؤسسات الإعلامية مقراتها إما إلى مناطق أخرى داخل اليمن أو إلى دول أجنبية. تسيطر سلطات متباينة على مناطق معينة في اليمن مما أدى إلى القولبة الجغرافية للإعلام اليمني ذاته، حيث تحول القيود المختلفة على وسائل الإعلام ومصالح الدول المضيفة الأجنبية أو السلطات المحلية في مختلف المناطق دون صدور التقارير الإعلامية المتوازنة والمستقلة وتساهم بدلاً من ذلك في نشوء خطاب إعلامي مستقطب. بمجرد أن استولى الحوثيون على العاصمة ومساحات كبيرة في شمال غرب البلاد، تحركوا بسرعة للسيطرة على جميع وسائل الإعلام داخل مناطق نفوذهم، فيما اعتُقل الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام الذين يُنظر إليهم باعتبارهم غير متسايرين مع الرواية الحوثية، وأُعدموا أو أُرغموا على الفرار. ولم تكن الصحفيات استثناءً: فقد تم فصل 25 صحفية من وكالة الأنباء اليمنية سبأ،[5] بينما تعرضت أخريات للتهديدات والعنف و(محاولة) القتل. غادر العديد من الصحفيين المقيمين في العاصمة اليمنية صنعاء البلاد أو انتقلوا إلى مناطق أخرى في اليمن، في حين توقفت صحف عن النشر وتأثرت على وجه الخصوص العديد من الصحف التابعة للإصلاح، مثل الصحوة. شكل الحوثيون، مع حلفائهم من بين الموالين لصالح والمؤتمر الشعبي العام، المشهد الإعلامي في شمال غرب اليمن، بحيث اتسم بوجود وسائل إعلام حكومية وغير حكومية تتبع بصورة صارمة خطاً موالياً لصالح وللحوثيين، وتتحدث عن "العدوان السعودي". بعد ترك علي عبد الله صالح التحالف مع الحوثيين وقتله في ديسمبر 2017، تعرضت وسائل الإعلام المملوكة للمؤتمر الشعبي العام للقمع الذي عانت منه وسائل إعلام أخرى قبلها وتوقفت مواقع إخبارية رئيسية موالية لعائلة صالح والمؤتمر الشعبي العام، مثل الميثاق نت *almethaq.net* وبراقش نت *baraqesh.net*، عن العمل في 2017 و2019 على التوالي.

تمت إعادة افتتاح العديد من الوسائل الإعلامية الإخبارية التي أجبرت على الإغلاق في صنعاء، في محافظة مأرب، حيث تلقت بعض الدعم من الحكومتين اليمنية والسعودية وقامت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً ببساطة باستنساخ القنوات الإعلامية التي تديرها الدولة والتي استولى عليها الحوثيون وإدارتها من داخل أراضيها. وفي الأساس، تتنافس هذه الكيانات الإعلامية – الحوثية وفي مأرب – على الاعتراف بالشرعية، ويدعي كلاهما أنه يمثل الدولة اليمنية.[6]

في عدن، ظهرت بؤرة ثالثة لوسائل الإعلام داخل اليمن، ففي حين بدت عدن مقارنةً بصنعاء خالية من القيود الإعلامية، أصبحت هذه المحافظة تدريجياً تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي شرع في اقتطاع مساحة إعلامية قومية جنوبية بحتة. تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي في عام 2017 من قبل قادة في الحراك الجنوبي ينادون بقيام دولة مستقلة في الجنوب. لا يقوم المجلس الانتقالي بإدارة وسائل الإعلام الخاصة به فقط (بما في ذلك الموقع الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي *stcaden.net* بالإضافة لمجموعة من المواقع الإلكترونية التابعة له مثل عدن24 والأمناء)،

5 انظر مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (2017): 'دراسة تقييمية للأداء المهني لوسائل الأعلام المرئية اليمنية'. متاح عى *http://economicmedia.net/?p=826* (03.12.2019).

6 نشأ اتجاه مماثل فيما يتعلق بالأطراف الإعلامية الأخرى التي وجدت نفسها مجزأة ومهمشة بشكل متزايد. على سبيل المثال، تم استنساخ القناة التلفزيونية للمؤتمر الشعبي العام، اليمن اليوم، مع قناة تبث من صنعاء وأخرى تبث من القاهرة، كل منها يمثل فصيلًا مختلفًا.

بل يعمل كذلك على مراقبة أو قمع وسائل الإعلام الأخرى التي تتخذ من عدن مقراً لها والتي لا تتوافق مع المواقف السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي. فقد أجبر المجلس صحيفة أخبار اليوم – التي يزعم أنها تُدار من نائب الرئيس الموالي للإصلاح علي محسن – بنسختيها الإلكترونية والمطبوعة على التوقف عن العمل بعد الهجمات المتكررة التي شنها مسلحون من الحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي.

حدّ الاستقطاب المناطقي في بعض أجزاء اليمن وخاصة في الجنوب، من قدرة الصحفيين على إعداد تقارير عن المتغيرات على المستوى الوطني، فالصحفي المنحدر من صنعاء سيجد صعوبة في إعداد تقارير عن أو من عدن. ولا يرجع هذا إلى الافتقار إلى الإدراك بالشؤون المحلية، بل إلى تزايد الحساسيات المناطقية التي تدفع نحو تضييق نطاق المنظور الوطني في وسائل الإعلام وتعزيز مخرجات إعلامية محلية بحتة. كما أن أطراف النزاع تتحكم في السرد الإعلامي من خلال تقييد وصول الصحفيين من مناطق خارج أراضيهم، وهذا يشمل الصحفيين من المحافظات المتنافسة فيما بينها فعلى سبيل المثال، لن يكون لمراسل من شبوة نفس إمكانية وصول صحفي من الضالع عند تغطية أنشطة المجلس الانتقالي الجنوبي بسبب اعتبار الأول منتمياً للحكومة بحكم انتمائه الجغرافي.

تُلام جميع أطراف الصراع تقريبًا على ممارساتها القمعية ضد الإعلام، ولقوات الحوثيين النصيب الأكبر، لكن المشاركين في مقابلات المركز اليمني لقياس الرأي العام اتهموا أيضًا كافة الجهات المنخرطة في الصراع تقريبًا بارتكاب انتهاكات ضد الصحافة. حدد الصحفيون إجمالاً – بترتيب تنازلي – المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة باعتبارها مساهمة في إيجاد مناخ قمعي. فمنذ مايو 2017، قيدّت قوات التحالف السعودية سفر الصحفيين الأجانب إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

أثر انهيار مؤسسات القضاء خلال الحرب تأثيراً شديداً على قطاع الإعلام،[7] فقد ذكر أحد الصحفيين ذوي الخبرة أن التهديد الرئيسي للسلامة المهنية كان عدم المساءلة وحقيقة أن من يعتدون على الصحفيين نادراً ما يحالون إلى العدالة. وأعرب صحفي آخر عن أسفه لأنه "بالرغم من أن القوانين التي كانت موجودة من قبل لم تكن كافية، فإنها كانت أفضل من انعدامها في الوقت الحالي"، ودعا إلى فرض القانون الدولي من أجل حماية الصحفيين وحرية التعبير في ظل غياب نظام قضائي فعال. يعتبر الاعتقال التعسفي والمضايقة والملاحقة والاختطاف والاغتيال مخاوف مشتركة لدى الصحفيين العاملين في اليمن. عند العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الجهات الحكومية أو التابعة للدولة، أفاد الصحفيون بتعرضهم للإكراه لصياغة الأخبار من منظور تلك المجموعة. وأخيرًا، فإن نقابة الصحفيين، التي دأبت على العمل كمنصة موحدة للمناقشات بين الصحفيين بشأن معايير الممارسات الإعلامية والمهنية، توقفت عن العمل بصورة سليمة، ومع تشتت الصحفيين اليمنيين الآن في جميع أنحاء العالم، لم يتم إنشاء آلية تواصل جديدة للتغلب على واقع تباعد المسافات المادية.

بسبب الوضع البائس للإعلام، شرع العديد من الصحفيين في نشر موادهم مباشرة على فيسبوك، ويطرد ذلك مع تفضيل العديد من اليمنيين الآن لوسائل التواصل الاجتماعي على

7 انظر
Human Rights Watch (2019): *Yemen Events of 2018.* Available at: *https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/yemen* (06.02.2020).

المطبوعات والتلفزيون والمواقع الإلكترونية. اتفق معظم الصحفيين الذين جرت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير، والذين يكتبون لمواقع إلكترونية، على أن وسائل التواصل الاجتماعي تعد منصة أساسية لنشر موضوعاتهم. وأشار أحد الصحفيين إلى أن نشاط وسائل التواصل الاجتماعي مثل 80% من نسبة مشاهدات الموقع الذي يعمل فيه، وهو شبكة إعلام السلام. وبالترتيب من حيث الأهمية، ذكر المستجيبون ممن شملتهم المقابلات فيسبوك ثم تويتر وواتس آب كقنوات توزيع لمحتواهم الإلكتروني، بل ورأي بعضهم أن سهولة الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي قد وسعت نطاق المشاهدة بشكل عام. اعتبر العديد من الصحفيين أن صعود نشاط وسائل التواصل الاجتماعي لم يؤثر على المحتوى الإخباري أو التقارير بأي شكل من الأشكال. ومع ذلك، ارتأت مجموعة أخرى أن المعلومات التي تم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي خارج العملية التحريرية لغرفة الأخبار، قد سهلت تداول الأكاذيب والمعلومات المضللة على نطاق واسع بين الناس.

مساهمات الإعلام في متطلبات السلام في اليمن

أثر التحول الكبير في المشهد الإعلامي اليمني الذي أحدثته انتفاضة 2011 واستيلاء الحوثيين في 2015/2014، وتدويل الحرب الذي تلا ذلك بشكل مباشر على وسائل الإعلام اليمنية ليس فقط من ناحية حرية التعبير ولكن أيضًا من حيث قدرتها التشغيلية. ونظراً للقيود الحالية المفروضة على الصحفيين الأفراد والتحولات الكبرى في صناعة الإعلام برمتها، مع سيطرة أطراف الصراع على المؤسسات الإخبارية، فإن وسائل الإعلام اليمنية تكافح من أجل المساهمة في تهيئة الظروف المواتية للسلام.

من العوائق الرئيسية التي تحول دون أن تكون وسائل الإعلام فاعلة بشكل بناء في بناء السلام الافتقار إلى المهنية على نطاق واسع، ويأتي ذلك نتيجة لضعف الهياكل التعليمية والتدريبية للعاملين في وسائل الإعلام، والهيئات الممولة الحزبية التي ترتبت عنها التبعية السياسية للمؤسسات الإعلامية وضعف المؤسسات التي تدعم الاستقلالية في الإعلام.[8] لا يوجد ميثاق شرف إعلامي ليتقيد به الصحفيون اليمنيون، ما جعل نشر الأخبار التي لا أساس لها من الصحة ممارسة شائعة. وفي الوقت الذي تقدم فيه العديد من البرامج والمقالات الإخبارية معلومات أساسية حول قضية محل اهتمام، فإنها تفشل في تزويد المشاهدين بمحتوى شامل موضوعٍ ضمن سياقه الصحيح، هذا عدا عن عدم لجوء الصحفيين إلى مصادر موثوقة، وندرة نشر حقائق يجري تدقيقها وفحص صلاحيتها عبر مصادر متعددة.[9] ونتيجة لذلك، فإن كل مخرجات الإعلام تقريبًا تروج حصرياً لرأي واحد، بدلاً من تسليط الضوء على مختلف وجهات النظر. يمكن الحيلولة دون هذا المسلك الصحفي الخاطئ عبر تمحيص الحقائق وتدقيق المعلومات بصورة شاملة وكاملة، وهي معايير يمكن تطبيقها على نطاق واسع بمساعدة برامج التدريب الممولة دوليًا.

الاقتصاد

للعلاقة بين الإعلام والاقتصاد وجهان؛ فمن ناحية، تتأثر صناعة الإعلام والصحفيون – كجزء من الاقتصاد الأشمل – بالأزمة الاقتصادية الحادة في البلاد. نظرا لعوامل عديدة طوال فترة الحرب، ساهم انخفاض قيمة الريال اليمني وتآكل الاحتياطيات العامة والضغوط الاقتصادية الأخرى في حدوث أزمة مالية حادة تؤثر على وسائل الإعلام وتخنقها. اشتكى العديد من الصحفيين،

8 انظر مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (2017).
9 المرجع نفسه.

بمن فيهم أولئك الذين يعملون في الوسائل الإخبارية التي تدعمها أطراف الصراع، من تدني أجورهم مع عملهم لساعات طويلة وافتقارهم للتجهيزات اللازمة.

من ناحية أخرى، تقع مسؤولية الحديث عن الظروف الاقتصادية على عاتق الإعلام. لكن التقارير الحالية تسهم في حد ذاتها بصورة متكررة في التدهور الاقتصادي العام نظراً لافتقارها إلى المهنية. يتسبب نشر شائعات لا أساس لها من الصحة كحقائق في تغذية مخاوف السوق وتقليص النشاط الاقتصادي وتثبيط الاستثمار. أدى تزايد عدد المواقع الإخبارية الإلكترونية المبتدئة وغير محترفة وحالة الاستقطاب الإعلامي إلى نشوء بيئة إعلامية أكثر تنافسية، مما ولد ضغوطات متعاظمة لنشر القصص والأخبار المثيرة في أسرع وقت ممكن وهو، بدوره، ما أسفر عن تراجع جودة المادة الصحفية، فعلى سبيل المثال، أدى نشر وثائق مزورة في عام 2018 تدعي أن سعر صرف العملة المحلية سيكون مرتبطاً بالدولار إلى انخفاض المعروض من العملات الأجنبية ما أثر سلبًا على العمليات المصرفية في أسواق الصرف الأجنبي، وهكذا استغل المتداولون في السوق السوداء الطلب المتزايد على العملات الأجنبية واستثمروا المخاوف من نقص العملة.[10] وبالرغم من إمكانية الإعلام في المساهمة بشكل إيجابي في تطوير سوق العمل وبالتالي المساعدة في تخفيف المعاناة الاقتصادية، إلا أن الإعلام اليمني ليس له في الوقت الحاضر دور بناء في هذا الصدد. قبل الحرب، كانت وسائل الإعلام تنشر إعلانات الوظائف بشكل متكرر. وقد توقف هذا تمامًا، فضلاً عن غياب التقارير حول تطورات أو متطلبات سوق العمل.

تؤدي وسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية بشكل أساسي دور الرقيب على السلطات بغية تعزيز الشفافية المالية والاقتصادية. ووفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، تحتل اليمن المرتبة 177 من بين 180 دولة في مؤشر التصورات بخصوص الفساد.[11] بشكل عام، تفتقر وسائل الإعلام اليمنية إلى تقارير استقصائية معمقة حول اقتصاد (الحرب) ويُعزى ذلك أساسًا إلى نقص القدرات في الصحافة الاستقصائية، ويرتبط كذلك بالمخاطر الأمنية.

يعد الحديث عن الفساد أو اقتصاد الحرب في وسائل الإعلام خطاً أحمر يعرض العاملين في المجال الإعلامي للخطر في اليمن، حيث يتردد الصحفيون المتواجدون داخل البلاد في كتابة تقارير تفصيلية خوفاً على أمنهم، بينما لا يتمتع الصحفيون العاملون في بيئة آمنة في الخارج بالقدرة على الوصول إلى المعلومات والوثائق التفصيلية لإعداد تقاريرهم على نحو فعال. تحدث صحفي – في المقابلات التي أجراها المركز اليمني لقياس الرأي العام – عن سجنه الذي دام ثلاثة أيام فيما كانت السلطات تضغط عليه لتقديم اسم المصدر الذي سرب تقارير عن فساد الدولة. صحفي آخر تم اختطافه لفترة وجيزة بعد إعداده تقريراً عن الفساد، كما تمت مضايقته على وسائل التواصل الاجتماعي، وتلقى تهديدات أجبرته في النهاية على الفرار من البلاد.

لا يملك الإعلام اليمني قدرة رقابية، في ظل غياب آليات المراقبة المنهجية للتطورات الاقتصادية أو المالية. ومع ذلك، كان لبعض تقارير وسائل الإعلام عن الفساد بعض التأثير. على سبيل المثال، قاد تقرير في سبتمبر 2019 عن قيام السفير اليمني في

10 انظر اليمن الاقتصادي (21.11.2018): 'شائعات ووثائق مزورة ترفع الريال اليمني وتهبط بسعر الدولار في اليمن وسط مضاربات لتجار السوق السوداء في غياب الرقابة'. متاح على *https://www.yemeneconomist.com/180254/dollar-prices-today-rial-yemeni-novmb* (25.11.2019).

11 انظر

Transparency International (2019): *Corruption Perceptions Index*. Available at: *https://www.transparency.org/country/YEM* (22.02.2020).

مصر محمد مارم[12] بالاستيلاء على المنح الدراسية الممنوحة لأوائل خريجي المدارس الثانوية إلى إحداث تغيير، حيث بادرت وزارة التعليم العالي بحل الأمر على الفور بتشكيل لجنة تحقيق وإعادة تقديم المنح الدراسية للمرشحين الأصليين. بالإضافة إلى ذلك فقد كشف صحفيون يمنيون عن نهب الحوثيين للمساعدات الإنسانية، مما أدى إلى تعليق برنامج الغذاء العالمي لأنشطته لبعض الوقت.[13] وقد تحدثت بعض الجهات الفاعلة الأخرى عن الحاجة إلى المسؤولية الاجتماعية في الوسائل الإعلامية بالقطاع الخاص. وكما أبرز "فريق القطاع الخاص" ضمن هذا المشروع، فإن هذه القنوات الإعلامية تشمل قناة السعيدة، وقناة يمن أف أم، وطيرمانة إف إم.[14]

السياسة

من بين جميع مجالات تأثير وسائل الإعلام، قد يكون تأثيرها على الخطاب السياسي، وتشكيل وبناء الرواية الإعلامية هو الأقوى. لعبت وسائل الإعلام اليمنية دورًا محوريًا في تعزيز الاستقطاب خلال الحرب بسبب انقسامها على طول الخطوط السياسية، بحيث فقدت قدرتها حاليا على أداء العديد من وظائفها التي تساهم عادةً في تهيئة الظروف المواتية للسلام في المجال السياسي. وتشمل أسباب هذا العجز كذلك افتقار وسائل الإعلام للاستقلالية والمهنية والتمويل، بالإضافة إلى تغير مشهد المؤسسات السياسية، مما قلل من اعتماد السلطات على وسائل الإعلام.

تنشغل وسائل الإعلام – في الوقت الحاضر– بتغطية تفاصيل الصراع مثل القتال على جبهات الحرب أو بكتابة تقارير تتهم الطرف الآخر في الصراع، بينما لا تتوفر سوى نقاشات قليلة ومحدودة للغاية حول شكل الدولة اليمنية المحتمل أو دستورها. وهكذا، لا تقدم وسائل الإعلام اليمنية رؤى لدولة يمنية مستقبلية بما يحفز النقاش على نطاق أوسع ويهيئ أطراف الصراع والمجتمع لمحادثات السلام، كما لا تتوفر أيضًا آليات للمساعدة في مراقبة سلوك هيئات الدولة وزيادة المساءلة. لم تعد المجموعات المتخصصة مثل جمعية الصحفيين البرلمانيين أو مرصد البرلمان اليمني التي كانت تراقب أنشطة مجلس النواب اليمني في السابق تعمل بسبب الحرب التي أثرت بشكل شخصي على حياة هؤلاء الصحفيين، ناهيك عن توقف نشاط مجلس النواب نفسه. أشار أحد الصحفيين – في المقابلات إلى أن السلطات لم تعد تشعر بالمسؤولية عن احتياجات جميع اليمنيين، وأنها تفضل بدلاً عن ذلك تمويل المؤسسات الإعلامية الخاصة بها، مما أدى بالتالي إلى تراجع فعالية الضغط الإعلامي العام على الحكومة. ومع ذلك، فإن هناك تقارير إعلامية عن عدم توفير الحكومة للخدمات بما في ذلك المياه وإدارة النفايات وتأثيرها على السكان؛ غير أن الصحفيين لم يتمكنوا من تقديم أمثلة محددة على تحسن تقديم الخدمات الحكومية كنتيجة للتغطية والضغط الإعلاميين.

عندما تنعقد محادثات السلام، تقدم وسائل الإعلام اليمنية تغطية وتحليلات حية مكثفة لكن تأثير التغطية الإعلامية على العملية التفاوضية نفسها محدود، وفقًا لأولئك الذين أجريت معهم مقابلات من قبل المركز اليمني

12 انظر الحرف 28 (23.09.2019): 'سفير اليمن بالقاهرة يستولى على منح الطلاب المبتعثين ومغردون يطالبون بتغييره'، متاح على *http://www.alharf28.com/p-29622* (13.11.2019).

13 انظر العربي الجديد (24.06.2019): 'يمنيون في مهبّ الجوع... برنامج الأغذية العالمي يعلّق مساعداته'، متاح على *https://www.alaraby.co.uk/society/d46418d4-1aaa-4181-adcf-74210d8587aa* (13.11.2019).

14 انظر

Tarek Barakat, Ali al-Jarbani and Laurent Bonnefoy (forthcoming): *The Role of the Private Sector in Peacebuilding in Yemen*, CARPO Brief.

لقياس الرأي العام. وأشار أحد الصحفيين إلى أنه في حين يمكن لوسائل الإعلام ممارسة بعض الضغط على الأطراف لتقديم تنازلات أو عدم تقديمها، فإن تأثيرها على أطراف الصراع كان محدودًا بشكل عام، وشدد آخر على أن العاملين في وسائل الإعلام يؤيدون السلام بالأساس. لقد استخدم المتفاوضون وسائل الإعلام خلال مشاورات ستوكهولم في ديسمبر 2018 – التي لم يلتق خلالها الطرفان وجهاً لوجه – لإرسال رسائل إلى الجانب الآخر، فضلاً عن إدارة توقعات الجمهور اليمني من خلال التقليل من شأن التقارير التي تحدثت ع اتفاقات وشيكة.

الثقافة والمجتمع

تحظى المواد التي تقدم آخر الأخبار التطورات العسكرية والسياسية بشعبية في وسائل الإعلام اليمنية، وقد أقرّ الصحفيون الذين أجرى المركز اليمني لقياس الرأي العام مقابلات معهم على أن استخدام اللغة الطائفية في التقارير السياسية قد ازداد منذ بداية الحرب. تحمل وسائل الإعلام هذه اللغة إلى المجتمع الأوسع بما يرسخ الاستقطاب. في المقابل، أشار الصحفيون أيضًا إلى أن قصص المعاناة الفردية والمشتركة، إلى جانب صمود الشعب اليمني في مواجهة النزاع والشدائد، غالبًا ما يشكل المحتوى الأكثر انتشارًا وتصفحا. غير أن ثمة بعض الفضاءات الإعلامية الجديدة التي أخذت في التركيز على المجتمعين الثقافي والمدني وتسلط الضوء على الصمود والإبداع في مواجهة التحديات الكبيرة.

ترجح كفة التأثير السلبي لوسائل الإعلام اليمنية على المجتمع على الإيجابي، حيث تمنع القيود المالية والقدرات الاجتماعية وسائل الإعلام من الوفاء بالمأمول منها والإسهام في السلام. على سبيل المثال، على الرغم من أن وسائل الإعلام يمكن أن تكون منصة مثالية لمناقشة الصدمة النفسية الناتجة عن الحرب والتعامل الممكن معها على مستوى المجتمع، فإنه من النادر أن يقدم الصحفيون تقارير عن التأثير النفسي للحرب على العائلات والأفراد، ولا عن كيفية التعامل مع هذه الصدمة النفسية. وقد ذكر أحد الصحفيين – في المقابلات – أن هذه القضايا متروكة لمنظمات دولية متخصصة. إن بإمكان وسائل الإعلام المساهمة في توحيد اليمنيين حول هوية مشتركة من خلال تقاريرها عن التراث المشترك لليمن وتدميره الحالي خلال الحرب، لكن غالبًا ما تتبنى التقارير المتعلقة بتدمير المواقع التاريخية نبرة اتهام ولوم على الأطراف المتعارضة مما يؤدي لتعميق الخلافات الاجتماعية والسياسية.

لقد أدى تدمير التراث الثقافي لليمن في سياق الحرب وانخفاض المشاركة في الممارسات التقليدية إلى ظهور نزعة للحنين إلى الماضي بين شرائح من المجتمع اليمني. وانبثقت العديد من المبادرات الإعلامية التي يقودها الشباب مدفوعة بهذا الحنين إلى الماضي والرغبة في الاطلاع على ثقافة اليمن وصموده. وتشمل هذه المبادرات أرشيف اليمن[15] الذي جمع منذ عام 2017 مؤلفات في الأدب اليمني والتاريخ والسير الذاتية السياسية. أما مجلة المدنية الإلكترونية[16] فهي مبادرة إعلامية يقودها الشباب وتركز بشكل حصري على المقالات الثقافية، وتهدف لخلق مساحة لتمثيل مناطق مختلفة من اليمن وتصوير النساء كأعضاء فاعلات في المجتمع. أما مبادرة "كذا كان اليمن"[17] على وسائل التواصل الاجتماعي فتروج لمقاطع فيديو تاريخية قصيرة، لتعطي

15 انظر موقع أرشيف اليمن في
http://yemen-tv.net/index.php (25.11.2019).

16 انظر موقع مجلة المدنية في
www.almadaniyamag.com (19.02.2020).

17 أنظر حساب كذه كان اليمن على الإنستغرام في
https://www.instagram.com/yemenusedtobe/?hl=en (19.02.2020).

لمحة عن الماضي الثقافي لليمن. بدأت هذه المبادرات سويةً في استحداث مساحة إعلامية للترويج لخطاب إعلامي يوحد ولا يستقطب.

الأمن والعدالة

إلى حد ما، تطرح معادلة الأمن والعدالة معضلة الدجاجة والبيضة على وسائل الإعلام. يمكن أن تسهم وسائل الإعلام الفاعلة بصورة كبيرة في مساءلة شفافية قطاع الأمن، غير أنه من الأهمية بمكان في الوقت ذاته أن تتوفر قوات أمنية محايدة ونظام قضائي فعال لتمكين وحماية وسائل الإعلام المستقلة لكن كل هذه القطاعات الوقائية في اليمن إما مشلولة أو تسيطر عليها قوى لها مصلحة في الصراع. ثمة حاجة إلى الدعم الدولي في شكل تمويل وبناء قدرات لتمكين وسائل الإعلام من تقديم تقارير دقيقة عن عمل الجهات الأمنية والقضائية.

في الوقت الراهن، تعكف وسائل الإعلام على إعداد تقارير عن الجريمة والقضايا الأمنية بطريقة أخبار الإثارة، دون إيراد السياق من قبيل أسباب وعواقب الجرائم، أو تفاصيل القضايا التي عالجتها المؤسسات القضائية. مثل هذه التقارير لا تسلط الضوء على الثغرات الموجودة في القدرات الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية ولا تلفت الانتباه إلى إساءة استخدام السلطة. وبهذا لا تساهم التغطية الإعلامية الحالية على نحو بناء في تهيئة الظروف المواتية للسلام في تقرير *CARPO 06*، كما أن وسائل الإعلام اليمنية لا تقدم تقارير عن التهديدات الأمنية الشائعة وصنوف العنف التي يتعرض لها الناس العاديون، ولا ترفع الوعي حول كيفية معالجة هذه التهديدات بشكل أفضل. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام يمكن أن تكون منصة فعالة لزيادة الوعي حول القضايا المتعلقة بالأمن، إلا أن هذه المسؤوليات غالبًا ما تُحال إلى منظمات المجتمع المدني. جرى نقاش عام لمواضيع أخرى، مثل العدالة الانتقالية، خلال الفترة الانتقالية من 2012 إلى 2014، لكن هذه النقاشات تلاشت من الصحافة بمجرد اندلاع الحرب.

التعليم

لقد أصبحت قضايا قطاع التعليم مجالاً للصراع، لكنها في الصميم قضايا سياسية لا علاقة لها بالتعليم نفسه، حيث تمتد المحاكات السياسية بين مختلف الأطراف على القطاع التعليمي إلى وسائل الإعلام، فكلا الجانبين يستخدم التقارير حول التعليم للتشهير بالجانب الآخر.

يظل التغيير المزعوم للمناهج الدراسية من قبل الحوثيين وفرض المعلمين الحوثيين في المدارس الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم موضوعا إعلاميا متكررا.[18] ينظر المعارضون إلى هذه التغيرات باعتبارها فرضًا قسريًا للقيم الثقافية والاجتماعية والدينية للحوثيين، ووسيلة للتأثير على الأطفال ليصبحوا أتباعًا مخلصين للحوثيين. أبرزت وسائل الإعلام المختلفة في ظل حكومة هادي هذا التطور: ففي عام 2017، اتهمت حكومة هادي منظمة اليونيسف بطباعة الكتب المدرسية المعدّلة من قبل الحوثيين.[19] ونتيجة لرد الفعل الإعلامي فقد أوقفت اليونيسف طباعة الكتب. برزت هذه المشكلة مرة أخرى في وسائل الإعلام في أكتوبر 2019 عندما مولت مؤسسة قطر الخيرية طباعة الكتب المدرسية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ولقد أضافت

18 انظر الحكمة (07.04.2018): 'شاهد بالصورة.. مليشيا الحوثي تفرض مناهج طائفية جديدة.. ومعلمي من سلالتها في مدارس التحفيظ بصنعاء.. "تفاصيل"'. متاح على *https://www.al-hekmah.net/news11015.html* (19.01.2020).

19 انظر الجزيرة (07.04.2017): 'اتهامات لليونيسيف بدعم مناهج الحوثيين الطائفية'. متاح على *https://bit.ly/2OpB8Sh* (20.09.2019).

هذه الأزمة إلى الخلاف الموجود بالفعل في مجلس التعاون الخليجي، بمشاركة قطر التي ينظر إليها على أنها نوع من التحدي ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك حكومة هادي التي يدعمونها. أجبرت ردود الفعل الغاضبة من وزارة التربية والتعليم التابعة لحكومة هادي وغيرها من الانتقادات الإعلامية مؤسسة قطر على إصدار بيان يفيد بأنها ستطبع كتب الرياضيات والعلوم فقط وتمتنع عن إنتاج أي مواد مثيرة للجدل.[20]

تتحدث وسائل الإعلام اليمنية بشكل متكرر عن آثار الحرب على التعليم، مثل اضطرار الصفوف إلى الدراسة في العراء أو تحت الأشجار أو الفصول المؤقتة الأخرى وذلك بسبب تدمير المباني المدرسية. وفقًا لأبحاثنا، فإن هذه التقارير قد حفزت المجتمعات على تهيئة ظروف أفضل للطلاب والمعلمين. وبالإضافة إلى ذلك فقد سلطت وسائل الإعلام الضوء على إضراب المعلمين والانتهاكات ضدهم من قبل السلطات المختلفة. تلقي هذه التقارير الضوء على عمل المنظمات التي تحاول تسوية دفع رواتب المعلمين، فلقد تسبب انقطاع الرواتب في إضراب المعلمين في عدة مناطق في سبتمبر 2017، بما في ذلك حضرموت وعدن والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.[21] بالإضافة إلى ذلك، يلقي الصحفيون الضوء باستمرار على المدارس التي تستخدم كمصدر للتجنيد من قبل أطراف الصراع المختلفة. على الرغم من أن هذه التقارير غالبًا ما تحتوي على نبرات اتهام، إلا أن وسائل الإعلام مع ذلك تقف بوضوح ضد هذه الممارسة الشائعة.

١ البيئة

سيطرت الحرب على دورة الأخبار اليمنية، مما أدى إلى ندرة التقارير حول مواضيع أخرى، وقد كانت الأخبار البيئية من بين تلك الأخبار الأكثر إهمالاً. وفي الوقت الذي غطت فيه وسائل الإعلام الأعاصير التي ضربت المناطق الساحلية اليمنية في أواخر عام 2015 ومرة أخرى في أكتوبر 2018، فإن مواضيع مثل شحّة المياه والنزاعات الناتجة عنها لا تكاد تذكر. تتداخل الكثير من القضايا البيئية عبر الحدود الاجتماعية والديموغرافية والسياسية وتتصل بكل شخص، ولكن بشكل عام فإن وسائل الإعلام تتردد في زيادة التغطية البيئية ورفع الوعي.

غير أن هناك بعض الاستثناءات: منصة "حلم أخضر"[22] التي تأسست في عام 2012 وكانت أول موقع يمني يعالج القضايا البيئية. يتناول محتوى الموقع آثار تغير المناخ على اليمن وندرة المياه والتلوث والآثار البيئية للحرب، وطفرة الطاقات المتجددة واستهلاك الطاقة الشمسية في يمن ما بعد الحرب، والتنمية المستدامة. وكانت إحدى القصص التي جذبت الكثير من الاهتمام وحشدت الناس حولها هي قتل الحيوانات من السلالات المهددة بالانقراض في اليمن مع أكثر من 18 حالة موثقة بين عامي 2014 و2018. وعلى الرغم من تركيزه البيئي الفريد، لم يفلت الموقع من اتهامات الانتماء السياسي والتحيز.

حتى مع ندرة المياه الشديدة في اليمن، يظل الوعي بتقنيات الحفاظ على المياه متدنياً؛ إذ

20 انظر العرب (13.10.2019): 'قطر الخيرية تصدر بيانا بشأن دعمها لمجال التعليم في اليمن'، متاح على https://bit.ly/31kLiZT (19.11.2020).

21 انظر العرب (12.09.2018): 'معلمو حضرموت يبدؤون الإضراب الشامل'، متاح على https://bit.ly/31kLiZT (19.11.2020).

22 انظر الموقع الإلكتروني لحلم أخضر متاح على http://holmakhdar.org/ (20.02.2020).

يستمر الري بالغمر على نطاق واسع. دعمت وكالة المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) المزارعين في جميع أنحاء البلاد بأنظمة ري سليمة بيئيًا، مع التركيز بشكل خاص على دعم مزارعي القهوة والصيادين والحرفيين بالتدريب لخفض بصمتهم البيئية. لدى المنظمة استراتيجية علاقات عامة مستنيرة ومتطلعة للمستقبل، وتستخدم تويتر وفيسبوك للمشاركة في حملات توعية متعددة، وبالتالي تنقل قضايا الحفاظ على البيئة إلى صلب النقاشات الإعلامية.

التعاون والصراع بين وسائل الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى

على الرغم من الدور البارز للنساء والشباب في الانتفاضة اليمنية عام 2011 والفترة الانتقالية التي تلتها، بما في ذلك مشاركتهم النشطة في مؤتمر الحوار الوطني عام 2013، فإن وسائل الإعلام اليمنية قد استمرت في معاملة كلتا المجموعتين باعتبارهما هامشيتين وغير ذواتي أهمية. تعامل المرأة كأقلية وليس كجزء لا يتجزأ من المجتمع، وينصب التركيز الإعلامي فقط على عدد قليل من النساء، مثل الحائزة على جائزة نوبل للسلام توكل كرمان، بينما يتم إهمال التنوع الواسع للنساء اليمنيات في المكانة والموقف السياسي. وكما يبرز "فريق النساء" في هذا المشروع، فإن وسائل الإعلام اليمنية تعزز الصور النمطية الجنسانية في تصويرها للنساء، من خلال التركيز على موضوعات مثل صحة المرأة والطفل، والطبخ، والنميمة والأمور التافهة، بينما يتم الحط من قدر النساء الناشطات سياسياً.[23]

لقد أزاح التركيز المكثف لوسائل الإعلام على السياسة والجوانب المتعلقة بالحرب الموضوعات المتعلقة بالنساء والشباب جانباً، على الرغم من أن تأثير الحرب يشمل الجميع. تفترض وسائل الإعلام أن الشباب غير مهتمين بالسياسة، وبالتالي فإنها تعمد إلى تركيز محتواها الشبابي على الشباب الموهوبين ووسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من معاملتهم بطريقة هامشية في الإعلام اليمني، إلا أن العديد من الصحفيين أكدوا أن الشباب سيلعبون دوراً متعاظم الأهمية في قطاع الإعلام بسبب تخصصهم في التصوير الفوتوغرافي وقدراتهم الإبداعية والفنية. وتتجلى هذه الإمكانات في العديد من المشاريع الإعلامية التي يديرها الشباب، مثل مجلة المدنية، أو مبادرة سندّ اليمن #supportyemen[24] أو منصتي30.[25] بيد أنه تندر ترقية الشباب اليمني في المنظمات الإعلامية الكبرى حيث مازالوا يتقلدون مناصب أدنى حاليا.

في المقابلات التي أجراها المركز اليمني لقياس الرأي العام تحدث الصحفيون عن استثمارات كبيرة ومتزايدة من القطاع الخاص ساهمت في ازدهار المشهد الإعلامي عقب انتفاضة 2011. لكن هذا تغير مع بداية الحرب في2015/2014 بسبب هجرة رأس المال من اليمن والاستقطاب المفرط في وسائل الإعلام، حيث حال هذا السبب الأخير دون وصول استثمارات كبيرة من الشركات خشية أن يتم تصنيفها كمؤيدة

23 انظر
Iman al-Gawfi, Bilkis Zabara and Stacey Philbrick Yadav (27.02.2020): *The Role of Women in Peacebuilding in Yemen*, CARPO/GDRSC Brief 14, p. 13. Available at *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/02/carpo_brief_14.pdf* (29.02.2020).

24 #سند_اليمن هي مجموعة فنية غير ربحية تأسست في عام 2011 وتتكون من رجال ونساء يمنيين ونشطاء ومتخصصين في صناعة الأفلام والتصوير الفوتوغرافي والبحث وتصميم مواقع الإنترنت والكتابة. متاح على *https://supportyemen.org/* (29.02.2020).

25 انظر منصتي 30 هو مشروع تابع لمؤسسة RNW Media يوفر مساحة حرة للشباب اليمني بني سن 15 إلى 30 عاماً، للتحاور وتبادل الآراء كما ينظم المشروع فعاليات ومناظرات تسعى لتوفير منصة حرة للشباب للتعبير عن آرائهم. متاح على *https://manasati30.com* (21.02.2020).

لطرف. وعلى الرغم من أنه ليس موضوعا محوريا، فإن موضوع الابتزاز والاستحواذ السياسي على شركات القطاع الخاص قد تم تناوله إعلاميا. إن بإمكان القطاع الخاص إعادة توجيه إعلاناته واستثماراته نحو وسائل الإعلام المستقلة لتعزيز وزيادة انتشار الأداء الإعلامي الموضوعي. تعد قناة السعيدة مثالا جيدا على قيام القطاع الخاص بضخ الأموال في قناة تعزز قيم السلام والتعايش.

يقتصر التعاون بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني على تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام على التقارير الصادرة عن منظمات مختلفة مثل رايتس رادار ورابطة أمهات المختطفين والمخفيين قسريا ومنظمة رصد. تؤثر الحسابات السياسية للناشرين على هذه التقارير حيث يتم إبراز الاعتداءات التي يرتكبها خصومهم بينما يتم غض الطرف عن انتهاكات الطرف الممول. وتعتبر قضية منظمة "مواطنة" في اليمن مثالا على ذلك: فقد تعرضت المنظمة في كثير من الأحيان لانتقادات من قبل بعض وسائل الإعلام بسبب "نهجها المنحاز" في إجراء الأبحاث والتقارير الغير متناسبة عن الانتهاكات، مما أدى إلى تعرض رئيسة المنظمة ومديرها التنفيذي لفترة وجيزة للاعتقال والاستجواب من قبل قوات التحالف،[26] ومن ثم مغادرة كلاهما البلاد مؤقتًا. نظرًا للارتباطات السياسية لمعظم وسائل الإعلام فإن العديد من منظمات المجتمع المدني تتردد في العمل مع أي وسيلة إعلام، كون هذه المنظمات لا ترغب في الارتباط بأي من أطراف الصراع. ومع ذلك، تحتل منظمات المجتمع المدني مكانة تؤهلها أكثر من غيرها لمساعدة وسائل الإعلام اليمنية على رفع قدرتها في مجال البحث الاستقصائي والمهنية. كان الصحفيون الذين تمت مقابلتهم على دراية جيدة بالعديد من الأنشطة التي نظمتها منظمات المجتمع المدني والتي تركز على بناء القدرات في مجال الأمن الرقمي أو صحافة البيانات أو الصحافة الحساسة للنزاع أو السلامة المهنية، كما يعمل الصحفيون كأفراد مع منظمات المجتمع المدني في مجال العلاقات العامة أو الترويج للمحتوى أو البحث.

تلبية احتياجات الإعلام في بناء السلام

تواجه المؤسسات الإخبارية في اليمن تحديات جسيمة، فالصحفيون مقيدون بشدة في تغطيتهم بسبب عوامل عديدة؛ ابتداء من نقص التمويل الكافي وانتهاء بالقمع المباشر. وكنتيجة للاستقطاب والاستحواذ السياسي فإن وسائل الإعلام اليمنية تواجه أيضًا فجوة مصداقية تقوض قيمة تقاريرها. إن معالجة نقاط الضعف هذه وتمكين وسائل الإعلام لتكون بمثابة أداة للمساءلة أمر حاسم لحماية عموم الناس من إساءة استخدام السلطة. وفي الوقت عينه، فإن من الضروري وجود نظام قانوني فعال لضمان حماية الصحفيين والمحررين. وكما أوصى من أجريت معهم المقابلات المعمقة للمركز اليمني لقياس الرأي العام، فإن المشهد الإعلامي في اليمن يحتاج إلى معايير تحريرية أعلى وعمليات تدقيق أكثر صرامة من أجل خفض معدل التضخيم والتخمينات في المحتوى الإخباري. إن إرساء الأسس لمثل هذا التحول قد يتطلب وجود استقرار مالي أوسع لصناعة الإعلام، حيث تمنع القيود المالية وسائل الإعلام من تخصيص مواردها البشرية لمشاريع استقصائية طويلة الأجل بشأن حالات الفساد وإساءة استخدام السلطة. وبالتوازي مع ذلك، فإن هناك حاجة إلى تغييرات على مستوى صناعة الإعلام، مثل احترام حق الملكية في النشر وتعزيز الشفافية من أجل تطوير هياكل تمويل مستقلة من شأنها تدعيم وسائل الإعلام المستقلة.

26 انظر مركز الخليج لحقوق الانسان (19.06.2018): 'احتجاز رضية المتوكل وعبد الرشيد الفقيه قادة منظمة مواطنة في المطار'. متاح على https://www.gc4hr.org/news/view/1888 (19.01.2020).

للمساهمة بفعالية في تهيئة الظروف المواتية للسلام في القطاعات التي نوقشت فيما سبق، يحتاج قطاع الإعلام اليمني إلى تدريب متخصص، حيث يفتقر الصحفيون إلى الخبرة المطلوبة لكتابة التقارير بشكل مهني عن الاقتصاد والتعليم والبيئة والأمن والعدالة وحتى السياسة. وفي الوقت نفسه، أثر اعتماد الجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للأخبار بشكل سلبي على المهنية وعلى مهنة الصحافة بحد ذاتها وذلك نظرًا لأن ناشطي وسائل التواصل الاجتماعي ليسوا مدربين ولا يتم الدفع لهم لتقديم مادة صحفية في زمن الحرب، مما أدى إلى تقويض الاعتماد على الصحفيين المدربين بل وحتى أضعف الرواتب التي يتقاضونها.

التوصيات

من أجل إصلاح المشهد الإعلامي اليمني، وتعزيز مبادئ النزاهة والحياد، ومن أجل خلق بيئة إعلامية مواتية للسلام، يتعين على المجتمع الدولي (بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية) ومنظمات المجتمع المدني اليمنية توحيد جهودها لتحقيق ما يلي:

زيادة نطاق برامج دعم الصحافة

يجب أن تهدف برامج دعم الصحافيين اليمنيين إلى تقديم مساهمة جوهرية من حيث تعزيز المهنية والأخلاقيات الصحفية والموضوعية والإجراءات المعيارية للتعامل مع المصادر وإجراءات تدقيق الحقائق. وينبغي أن يدعم التدريب أيضًا تخصص الصحفيين في مجالات معينة لزيادة قدرتهم على الانخراط بطريقة ناقدة واستقصائية في مواضيع تقاريرهم. وأخيرًا، يجب أن تعمل مشاريع الدعم على ضمان أن يكون الصحفيون اليمنيون مجهزين بشكل أفضل للعمل في بيئة إعلامية معادية. يمكن القيام بذلك على المستوى الفردي من خلال التعاون الإعلامي ومن خلال تدريب المدربين داخل المجتمع المدني، وأخيرًا من خلال المشاريع التعليمية واسعة النطاق داخل الجامعات والمعاهد.

دعم تقوية العلاقات بين الإعلام اليمني والقطاع الخاص

يعد التمويل المستقل أحد أهم عناصر استدامة وسائل الإعلام المستقلة. ومن ناحيته فإن القطاع الخاص مهتم فقط بالاستثمار في الإعلان مع وسائل الإعلام المستقلة. إن على منظمات دعم وسائل الإعلام الدولية سد الفجوة الحالية بين القطاع الخاص ووسائل الإعلام من خلال دعم المنصات الإعلامية المستقلة الجديدة والحالية، مع ضمان دمجها في شبكة من شركات القطاع الخاص المحايدة سياسياً.

دعم المنصات الإعلامية المستقلة من خلال هياكل التمويل المستقلة

إن العنصر الأكثر أهمية الذي يفتقر إليه المشهد الإعلامي في اليمن هو وسائل الإعلام المستقلة التي تروج لرسائل السلام، بدلاً من الروايات الحالية التي تغذي دائرة الصراع. يرى الصحفيون أن التمويل الخارجي شرط أساسي للتأسيس الأولي لوسائل الإعلام المستقلة. غير أنه، وكما أكد أيضًا "فريق القطاع الخاص" في هذا المشروع، فإن التدخلات الأجنبية يجب أن تشجع على تنويع مصادر التمويل للمؤسسات الإعلامية.[27] إن بمقدور القطاع الخاص المساعدة في تطوير وسائل الإعلام المستقلة من خلال إنشاء و/ أو تمويل القنوات الإعلامية للحفاظ على الاستقلالية، دون الاعتماد على التمويل المرتبط سياسياً.

27 Tarek Barakat, Ali al-Jarbani and Laurent Bonnefoy (forthcoming).

دعم الشباب والنساء في المؤسسات الإعلامية

في حين يلعب الشباب والنساء دوراً هاماً في مختلف الشركات والمؤسسات الإعلامية، فأنهم لا يشغلون مناصب صنع القرار. يتوجب على المنظمات الدولية والمجتمع المدني المحلي إعطاء الأولوية للمؤسسات الإعلامية التي يديرها الشباب والنساء، وغيرها من المؤسسات التي تتبنى عملية صنع قرار أكثر شمولية يمكن للجهات المانحة أن تجعل الهيكل التنظيمي الشامل شرطاً أساسياً للتعاون والتمويل. وأخيرًا، كما أوضح ملخص CARPO/GDRSC الموجز بخصوص دور المرأة في بناء السلام في اليمن الناتج عن هذا المشروع،[28] فإن هناك حاجة إلى معايير صحفية أعلى ضد أشكال التشهير والافتراء والتحريض على أساس النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود وسائل إعلام مستقلة تحث على نشوء منتديات موحدة بين الجنسين يستطيع من خلالها الرجال والنساء التعبير عن أنفسهم بأمان.

زيادة التدخل الدولي للحد من انتهاكات حرية الإعلام

يجب على المجتمع الدولي تصعيد الضغط على جميع أطراف النزاع للحد من انتهاكات حرية الإعلام، بما في ذلك المضايقة والترهيب والاحتجاز التعسفي والاعتداء على الصحفيين. يجب أيضا تفعيل الجهود الدبلوماسية للعمل مع جميع الأطراف للتوسط من أجل ضمان حرية تنقل الصحفيين بين خطوط المواجهات الأمامية وعبر نقاط التفتيش. ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية أن ترفع مستوى الحشد والتأييد للإفراج الفوري عن الصحفيين المعتقلين، لا سيما أولئك الذين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة.

28. Iman al-Gawfi, Bilkis Zabara and Stacey Philbrick Yadav (27.02.2020), p. 14.

CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

عن CARPO

تأسس مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) في العام 2014 من قِبَل مجموعة من الباحثين الألمان والمقيمين في ألمانيا من ذوي الاختصاصات ذات الصلة بدراسات الشرق الأوسط والأدنى، والعلوم السياسية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية. يتراوح عمل المركز ضمن محور يتجاور فيه البحث العلمي، مع الاستشارة، والتبادل الثقافي والأكاديمي. ويتوجه العمل في المركز نحو تنفيذ مشاريع بالتعاون والشراكة مع الجهات ذات الصلة من المستفيدين في بلدان الشرق الأوسط والأدنى. يؤمن الباحثون في CARPO بأن بلدان هذه المنطقة من العالم يمكن لها أن تحقق مستقبلا مزدهرا وسلميًّا من خلال صنع سياسات تتسم بالشمول والشراكة، وعن طريق الاستثمار الاقتصادي الذي يستفيد من كل الامكانات والموارد المتاحة والخلَّاقة لدى الفاعلين المعنيين. ومن هنا، فإنَّ CARPO يفتح القنوات بصورة دائمة من أجل النقل التفاعلي للمعرفة بين المواطنين، وأصحاب المبادرات والأعمال، وصناع القرار.

الموقع الالكتروني: carpo-bonn.org

Facebook / Twitter: @CARPObonn

عن YPC

تأسس المركز اليمني لقياس الرأي العام (YPC) في عام 2004 من قبل الصحفي اليمني حافظ البكاري المقيم في صنعاء. إن الحاجة إلى إجراء أبحاث مستقلة واستطلاعات رأي في بلد خاضع للحكم الاستبدادي هي التي دفعت إلى تأسيس المركز. يهدف المركز اليمني لقياس الرأي العام إلى التأثير على صنع السياسات المحلية والدولية بهدف تحسين الظروف المعيشية للشعب اليمني. يعمل المركز اليمن لقياس الرأي العام، من خلال أنشطته في البحث والمناصرة وكسب التأييد، من أجل تكامل أوثق للرأي العام في عملية صنع السياسة. وانطلاقاً من تمسكه بمبادئ ميثاق حقوق الإنسان، فإن استراتيجية المركز اليمني لقياس الرأي العام هي الدعوة إلى إصلاحات الحكم الرشيد على أساس البحث السليم ودعم إنشاء قنوات اتصال بين المواطنين ومؤسسات الدولة. ومن خلال البحث عن القصص الإيجابية وأفضل الممارسات ومشاركتها، لا يطمح المركز اليمني لقياس الرأي العام فقط إلى وضع المجتمعات المحلية في وضع تكون فيه قادرة على مساعدة نفسها، ولكنه يسعى أيضًا إلى وضع أنشطة المجتمع المدني اليمني في دائرة الضوء.

الموقع الإلكتروني: yemenpolling.org

Facebook / Twitter: @yemenpolling

© 2020, CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient e.V.
All rights reserved.

ISSN 2364-2467

CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient e.V.
Kaiser-Friedrich-Str. 13
53113 Bonn

Email: info@carpo-bonn.org
www.carpo-bonn.org

عن الكاتبات / الكتّاب

فاطمة صالح: زميلة مشاركة في المركز اليمني لقياس الرأي العام، ومحررة الفن والثقافة في مجلة المدنية. عملت فاطمة مع الأمانة العامة للحوار الوطني وأمانة صياغة الدستور بين 2013 و2014.

f.saleh@yemenpolling.org

سكوت بريستون: صحفي وباحث مستقل، لديه خبرة في العديد من البلدان. يسعى سكوت حاليًا للحصول على درجة الماجستير في مجال الهجرة الدولية والسياسة العامة في كلية لندن للاقتصاد.

scottpreston@gmail.com

مرايكه ترانسفيلد: تعمل حاليا على إنجاز أطروحتها للدكتوراه في جامعة برلين الحرة الكائنة بالعاصمة الألمانية برلين. وهي باحثة في المركز اليمني لقياس الرأي العام، وقد عملت سابقاً في المعهد الألماني للشؤون الخارجية والأمن (SWP) في برلين. ومرايكه أيضًا زميلة مشاركة في CARPO.

transfeld@carpo-bonn.org

عن المشروع

يسعى هذا المشروع، الذي يتم تنفيذه نيابة عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، (GIZ)، إلى تطوير قدرات الباحثات والباحثين والمنظمات اليمنية والدولية في مجال البحث وتقديم المشورة بشأن بناء السلام في اليمن. وفي إطار هذا المشروع تم تطوير ونشر تقرير صادر عن مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) عن متطلبات السلام في اليمن، بالإضافة إلى خمسة موجزات سياسة. وقد كانت هذه المنشورات نتاج شراكة بحث يمنية دولية، حول دور الجهات الفاعلة في بناء السلام في اليمن. تتناول الموجزات الخمسة المجتمع المدني والنساء والشباب والإعلام والقطاع الخاص. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على شبكة الإنترنت.